

المندرسه الكثرية المذمومة جدا فان من زاو لما عزم غديا حصل له الصدق بذلك المسائل  
وهو من المعدومات الجرد ذبوا لانا ما لا ارتباب في ذلك المصدق وعلم ايضا انه بلا حفا  
تلك المسائل بعد حصولها وجرمها جزا بقينها مع الغفلة عن المذمومات القليلة ايضا فاعلم  
اجملا ان هناك مقدما يقينية توجب اليقين بهذا الصدق فظهر ان العلوم والادراكات  
السامية لا يحلها - اصح المطا فعمل كل حصولها مستغنى عن كافي ذلك الاعراض مقبها  
غير سابقا وبعثا على الخواص التي ذكرنا في واصلها على ملك الامور التي المسماة بكونها مصادرات  
لا سيما على المعدسات في حكمها في عدم لزوم الجماع في الوجود وان كانت مصادرة عن المعدسات  
في حوازا لا صامع على الجملة فان علم العلوم السامية وان لم يحث احما صامع المطا منفصلة اي  
ما تفعل كذا ما يحث ان يحاج بجملة اي ما لم يدر كرس في المسائل المندرسه كلما ادراك اليقين  
للامور التي المسماة بغير حصولها في واصلها لادراكها انما قد منفصل في زمان يحصل  
لنفس امور غير مساهمة منفصلة في زمان غير مساهمة ويكون ذلك الامور يحصل لها لان اي عند  
حصول المطا المسمى عليها جملة على الناقول لما جازان لا يكون ذلك الامور حاصلها بالتمام عند  
حصول المطا ايضا ان لا يكون حاصلها بالتمام القدر لا بدلتي هذا الخواص ولعل **قال** هذا  
الدليل مبنى على عدمه الغرض **قال** قد توهم عدمه امتناعه عليه لان الناظر يحصل المطا اذا  
توجه اليه فلا بد ان يحصل عند عدمه بقدر اليه وقيل ان يحصل لجميع ما هو في علم من  
الادراكات والعلوم وذلك زمان متناه ممتنع ان يحصل فيه امور غير مساهمة وقبارة  
ظلم لان حصول المطا يظهر في التمسك بتميز ان يكون ملكا للوجود حاصله ولو متعاقبة في  
ازمنة غير مساهمة واما اذا توجه بحصيلها بالتمام فلا يحث عليها الاملا حفظ ما هو في قوله لم  
يتمكن من النظر واما ملاحظه المبادئ الجرد فانا نعلم ان يكون قد حصل له قبل ذلك  
لكل المادى والاطار اذ اوقاتها حصولها المادى العرفي لم يذوا الارطان عال  
ليس جميع الصور والصدقات فظهر لان بعض الصور والصدقات كصور الخواص والمردود و

جامعة الرياض  
مكتبة كلية الشريعة  
رقم 999

كما تصدق  
واذا لماد بعض الصدقات بانها في الغالب والاشياء لا يرتفعان وان اكل اعظم من البر وخطا به  
حاصل لنا لا نظره وكسب **قال** اما ان يكون جميع الصور والصدقات **قال** نعم ان الصور  
اما ان يكون كلها بدمها او كلها نظرا ما يكون بعضها بدمها وبعضها غير بدمها بل التسمان الاول ان  
فمعن التسمان الساب والصدق حال الصدقات لا من منه الا قسم المسألة فادع ما تطلب  
من ان الاقسام تسفنا صلتين فربما احسام الصور في اقسام الصدقات ولا كما  
الصور والصدقات امور وجودية فمجان عال حازان لا يكون شيء من الصور  
بدمها ولا نظرا لان النظر في بعض اللامه هي وجزان لا يكون شيء من الصور بدمها ولا  
بدمها كبريد المعلوم فانه كما تباد لا لا كما **قال** فان من علم لزوم امر **اول** اورد الدليل  
على انقسام الصدقات فانه معن لا ينفذ ان يشك فيه بخلاف الصور فان انقسامها  
لم يخ عن وجه التسمان كيف برقد ذهب الامام لان الصور كلها بدمها لا يجري فيها انقسام  
وفي التمثل اورد مثالا للصور وما لا المصدق موضحا **قال** ان علمها اسم الواحد اي امر  
الواحد في الاضافه فانه **قال** ويكون بعضها بالعدم والآخر **اول** هذا داخل  
في مفهوم المسب اصطلاحا فانه سبب للعلم للذرة واما التالف فهو جعل الاشياء المتعدده  
بمحت طلق عليها اسم الواحد ولم يعتبر مجموعها السمة بالعدم والآخر **قال** براد والاشياء  
**قال** وانا اعتبر الجمل في المطا **اول** مادي المطا لا بد ان يكون معلوما اي حاصله ليصوره لم تسم  
فيها فذلك حال رسله ووجوده واما المطا فمستحق ان لا يكون معلوما وان صلا من الزمان الذي  
طلبه النظر يحصل وان وجهه ان يكون معلوما هو اجتمع يمكن طلبه بالاحساس **قال** اما  
المجول الصور وكسبها من الامور الصور **اول** يعني ان طريق انقسام الصور من  
الصور وطريق انقسام الصدقات من الصدقات معلومان وان طريق انقسام الصور  
من الصدقات او بالعكس فمالم يصح وجوده وان لم يبق ايضا وان علمها **قال**  
معمل على العليل الرابع **قال** كل مركب صادر عن فاعل فاعل لا بد له من علمه ووجوده

لا يمكن سكا قائل الشايع

والعلم من فلكها  
حركة النفس  
الاشياء في الوجود  
المبادئ في الوجود  
في المطا

Copyright © King Saud University